المسئلة الاولى في الجزء الذي لا يتجزى وفيها فصلان قول وهم اشارة من الناس من
يطلق لكن اقول ليعلم من هذه الفصول ابطال قول من قال حقيقة الجسم ما يعم
من اجتماع اجزاء متحركة واحرى منها لا يتجزى ومعلوم
ان الكلام في ذلك لا يمكن الا بعد الكلام في تعريف حقيقة

الجسم والحق
بعد على التعريفين
البحث الاولى لتعريفه

حقيقة الجسم فقال بعضهم انا نشاهد الاجسام ونشير اليها بالحس ونعلم بالضرورة
الفرق بين ان نشير الى شيء منها الى اثنين المتماسة على الاستواء وبين اثنين منها كذلك
التعليم وهو الكلام المفصل الذي يقبل التجزية ثلثة جهات واكثر هذا الموضع عرض
واعلم ان الجسم بالمعنى الاول غير المتحيز فيه واما بالمعنى الثاني فبين كونه
مغايرا للمعنى الاول وان القطعة من الشمع لا اشكال انها بالشكل مختلفة
فان جسمية تلك الشمعة باقية بعينها مع ان المقادير المختلفة توالت
عليها والمغايرة بين المقادير المختلفة للمقدار وهذا الوجه انما يصح
بعد ثبوت ان الجسم بالمعنى الاول غير مركب من اجزاء التي لا تتجزى لانه على تقدير
ان يكون مركبا من اجزاء لكان توالي المقادير عليه عبارة عن تعاقب بعض تلك
الاجزاء بعضها اثر بعض فان الجزء الذي كان جسما يستحيل ان يكون
منفصلا واصلا فاذا جعلناه مثلا كرة كان جسمه اعظم مما اذا جعلناه كرة
وذلك الجزء قد ثبت عند ما جعلناه صغيرة فوجب ان يكون ذلك الجزء
الذي هو مغاير للجسمية الباقية قد عرفت الفرق بين الطبيعي والجسم
التعليمي واعلم ان الذي نقوله في تعريف الجسم الطبيعي انه الجسم الذي
يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة رسم لا حد لانا بينا في سائر كتبنا ان
قول الجوهري على ما حكته قول اللوازم دون قول الاخصاص ويتقدير ان يكون الجوهر
جنسا فان فرض الابعاد الثلثة فيه لا يمكن الا ان يكون جزء موصوفا بالمقدار
الجسم من وجهين فان دليل ان قابلية الشيء ليست امرا وجوديا ان لو كان
امرا وجوديا لكانت اما ان تكون حكما ادراكيا وهو ظاهر ان كانت جوهرا كانت
قابلية المحل لما حل فيه جوهرا فانا بينا ان المحل ادراكي وذلك محال لان قابلية المكان
هي النسبة المخصوصة التي بين الاكوان وبين الشيء الذي يستحيل ان يكون
على واحد من الشيئين وان كانت عرضا كان المحل قابلا لذلك القابلية فيكون
قابليته لتلك القابلية عرضا اخر وليزم التسلسل الا اذا ان قابلية الشيء
لشيء هو نسبة لذات القابل الى الزمان المعلوم وانت تعلم ان الشيء
متحيز في ذات كل واحد من المتحيزين فان قابلية الجسم لما كان هي الخصوصية
المتحيزة في ذات الجسم في ذات كل شيء متحيز في وقوعه فيه فكل ما كانت قابلية
الجسم لذلك الشيء من مقومات الجسم لزم من ذلك ان تكون قابلية غير متغيرة
وذلك محال فثبت ان ما له القابلية يستحيل ان يكون صفة شيء